ISSN: 1812-0512 (Print) 2790-346X (online)

Wasit Journal for Human Sciences

Available online at: https://wjfh.uowasit.edu.iq

The Individual-Syntactic Relationship in Al-Muqtasid

*** Corresponding Author**

Mohammed Hamdan Abdullah Abbas
Open Educational College/Al- Suwairah Branch

Email: mohamad1987md3@gmail.com

Keywords : l-Jurjani، lexical relationship، syntactic structure، Al-Muqtasid، grammatical inflection

Article history:
Received: 2025-05-20
Accepted: 2025-06-16
Availablonline: 2025-08-01

ABSTRACT

This study investigates the lexical-syntactic relationships in Al-Muqtasid fi Sharh al-Idah by Al-Jurjani، aiming to uncover the philosophical dimension in his view of linguistic structures as instruments for constructing meaning. Al-Jurjani adopted an approach founded on the centrality of meaning، which positioned him as a forerunner in employing semantic intuition—an aspect later emphasized by modern linguistics. The research is structured around two main axes: the first examines a set of issues addressed by Al-Jurjani to reveal the lexical-syntactic relationship through syntactic structure، in order to reach a functional interaction based on a balanced system، wherein the structure adapts according to the layering and coherence of linguistic elements، thereby falling within the scope of correctness or otherwise. The second axis addresses other issues to uncover the lexical-syntactic relationship through grammatical inflection (iʿrāb)، demonstrating that it represents semantic relations within the sentence rather than being mere formal markers، and that the grammatical agent (ʿāmil) is subordinate to context and meaning، not an independent governing entity.

© All articles published in *Wasit Journal for Human Sciences* are licensed under a Creative Commons Attributon 4.0 International License (CC BY 4.0). Authors retain full copyright.
DOI: https://doi.org/10.31185/wjfh.Vol21.Iss3.1086

العَلاقَةُ الإفراديّة التّركِيبيَّة فِي المُقْتَصد

م. د. محمّد حمدان عبد الله عبّاس
الكليّة التّربويّة المفتوحة: فرع الصّويرة

المُستخلص

يقومُ هذا البحث على دراسة العلاقة الإفراديّة التّركيبيّة في المقتصد في شرح الإيضاح للجرجانيّ؛ للكشف عن البعد الفلسفيّ في النّظر إلى تراكيب اللّغة؛ لكونها أداة بناء للمعنى، وكان ذلك عندَ الجرجانيّ لأنّه مارسَ فيه رأيًا ينهضُ على مركزيةِ المعنى ما جعله سابقًا في توظيف الحسّ الدّلالي الّذي تنبّهت إليه اللّسانيات الحديثة، وقد جعلته على محورينِ: وقفتُ في أحدِهما على مجموعةٍ من المسائل الّتي عالجها الجرجانيُّ للكشفِ عن العلاقةِ الإفراديّةِ التّركيبيّة بالبناء النّحويّ؛ للوصول إلى التّفاعل الوظيفيّ الّذي يقوم على النّظام التّوازني ليتكيّف التّركيب بحسب تراكب المعطيات وتناسقها؛ ليكون في دائرة الصّحة، أو عدمها، ووقفت في الآخر على مسائلَ أخرى للكشفِ عن العلاقةِ الإفراديّةِ التّركيبيّة بالإعرابِ؛ للوصولِ إلى أنّه تمثيلٌ للعلاقات المعنويّة داخل الجملة، لا مجرّد علامات، والعامل النّحوي تابع للسّياق والدّلالة، لا حاكم مستقلّ بذاته.

الكلمات المفتاحية : الجرجانيّ، العلاقة الإفراديّة، التّركيب النّحويّ، المقتصد، الإعراب

توطئة

لا نُشكلُ على النّحويّين إن تعدّدت أقوالهم بينَ من عدّ الصّرفَ قسمًا من النّحو، ومن عدّه قسيمًا له، فالقاسمُ المشترك بينهما ظاهرٌ، إذ إنّ الصّرف يُعنى بالتّغيير الّذي يطرأ على الكلمة المفردة قبلَ تآلفها مع غيرِها، والنّحو يُعنى بالكلمةِ بعدَ تآلفها مع كلماتٍ أخرى؛ لتكونَ في تركيبٍ ما، فالعلاقةُ بينهما علاقةٌ وطيدةٌ، والكلمةُ مدارُ تلك العلاقة النّاشئة بين الإفرادِ والتّركيبِ. قال ابن جنّيّ (ت392هـ): "فالتّصريف إنّما هو لمعرفة أنفس الكلم الثّابتة، والنّحو إنّما هو لمعرفة أحواله المتنقلة ... وإذا كان ذلك كذلك فقد كان من الواجب على من أراد معرفة النّحو أن يبدأ بمعرفة التّصريف؛ لأنّ معرفة ذات الشّيء الثّابتة ينبغي أن يكون أصلا لمعرفة حاله المتنقلة" (ابن جنّي، 1954م، 4)، لذا لا غرابة من أن تُعرض المسائلَ الصّرفيّة مقترنة بالمسائل النّحويّة في مؤلّفات المتقدّمين، فلا يستغني التّركيب عن المفردة الّتي هي أحد أجزائه، فالعلاقة بين أجزاء الجملة تتأثر تبعًا لنوع المفردات الّتي تكوّنها، إذ قد تؤثّر المفردة بصيغة ما على صحّة التّركيب، فإذا جيء بغيرها يفسد، وقد تؤثّر في تغيير الدّلالة والإعراب. ومن الّذين تنبّهوا إلى العلاقة الإفراديّة التّركيبيّة أبو بكر عبد القاهر الجرجانيّ (ت471هـ) صاحب كتاب المقتصد في شرح الإيضاح الّذي اختصر فيه كتابه المغني في شرح الإيضاح الذي قيل: إنّه وضعه في ثلاثين مجلدًا شرح فيه كتاب الإيضاح العضدي لأبي عليّ الفارسيّ(ت377هـ) (القفطيّ، 1982م، 189/2) الّذي تميّز بأنّه لم يكن شرحًا تقليديًّا، بل ضمّنه الجرجاني خلاصة رؤيته النّحويّة التّأويليّة القائمة على التّفاعل الحيّ بين البنية الإفراديّة والتّركيبيّة جاعلًا من "العلاقات" مجالًا لفهم نشأة المعنى من التّركيب، وتعليل هذا التفاعل والتآلف، وإنّ تحليلاته وتعليلاته كشفت عنها ضمنيًا من طريق التّفاعل الدّائم بين المفردات والتّراكيب، على الرّغم من أنّه لم يضع مصطلحًا صريحًا يوسم بـ(العلاقة الإفراديّة

التّركيبيّة). وقد ظهر ذلك عند شروعه الأوّل، إذ يقول: "الكلام يأتلف من ثلاثة أشياء: اسمٍ، وفعل، وحرفٍ" ولم يقل: الكلام ثلاثة أشياء؛ لأنّ ذلك لا يخلو من غرضين: أحدهما؛ أن يراد أن الكلام ما يجتمع فيه هذه الثلاثة، والآخر؛ أن يراد أن كلَّ جزءٍ من هذه الأجزاء يكون كلامًا، وليس الأمر كذلك، فلم يكن كلامًا مفيدًا ما تآلف من أكثر من كلمة (الجرجانيّ، 1982م، 68)، فهو به لا يرى في الإعراب غاية بنفسها، "وإنّما الهدف هو المعاني المتوخاة من النّظم، ولذا فهو يطيل الحديث، ويقلّب وجوه المعنى؛ حتّى يهتدي للمعنى المطلوب الّذي هو قصد المتكلّم ومبتغاه فيما يقول" (الجرجانيّ، 1982م، 14).

المحور الأوّل: العلاقة الإفراديّة التّركيبيّة بالبناء النّحويّ.

تُعدّ العلاقة الإفراديّة التّركيبيّة أحد المباحث المركزيّة الّتي يتجلّى من طريقها سرّ تآلف البناء النّحوي؛ لتجمع بينه وبين الدّقة الدّلاليّة، إذ إنّها تركز على ترابط الصّيغ المفردة؛ لتكون وحدات تركيبيّة متماسكة، فتعكس التّداخل بين البنية الإفراديّة الّتي تبرز خصوصية وأثر كلّ وحدة لغوية داخل التّركيب، والبنية التّركيبيّة التي تنظّم هذه الوحدات؛ لتكوّن جملًا ذوات دلالات واضحة، ضمن نسق متكامل يضمن سلامة التكوين النّحوي، وهي في المقتصد واضحة؛ لما عرف عن صاحبِهِ بأنّه تجاوز التّقعيد النّحويّ إلى آليّة التآلف والتّركيب ليلامس البنية المعنويّة للكلام ما جعله ذلك رائدًا في الرّبط بين البنية والإفادة، فهو صاحب نظريّة النظم، الّتي هي ليست إلّا إدراك العلاقة الإفراديّة التركيبيّة التي تجعل الكلام كلامًا، ولأجل ذلك وضعت يدي في هذا المحور على خمس مسائل أكشف في هديها عن التآلف والتّركيب عنده بوصفه الحاكم لمعيار الصّحة، وإتمام المعنى.

أوّلًا: تركيب أداة النّداء مع المنادى.

ذهب النّحويون إلى أنّ الكلام المفيد التّام الّذي يفيد فائدة يُحسن السّكوت عليه لا يكون بتآلف الحرف مع الاسم، بيد أنّ تركيب أسلوب النّداء متآلف من ذلك، فذهبوا مذاهبَ كثيرة في توجيهه؛ وجلّ توجيهاتهم كانت منصبّة على العامل في المنادى، لا على صحّة هذا التآلف الّذي أفضى إلى صحّة تركيب أسلوب النّداء، فذهب البّصريّون إلى أنّه منصوبٌ بفعل نابت منابه أداة النّداء (الصّبان، 1997م، 197/3)، وبنى البلاغيّون على ذلك المعنى المستمدّ أسلوب النّداء، قال الخطيب القزوينيّ: النّداء "طلب الإقبال بحرف نائب مناب الفعل لفظاً أو تقديراً"(الفارسيّ، 1996م، 91/3)، وقد أُنكِرَ ذلك؛ لوجود تناقض بين النّداء الّذي تمثّله أداته في كونه طلبًا، وما تنوب عنه الفعل (أدعو)، إذ لو أُبطلت هذه النيابة وعادَ الفعل إلى التّركيب، فقيل بدلاً من (يا محمّد):(أدعو محمّدًا) خرجَ التّركيبُ عن معنى النّداء، وأصبح خبرًا بعد أن كان إنشاءً. وقد رُدَّ على ذلك بأنّ الفعل (أدعو) نُقِلَ إلى الإنشاء (الصّبان، 1997م، 197/3)، بيد أنّ هذا الرّأي حقًّا فيه نظرٌ، إذ كيف ينقل الفعل (أدعو) إلى الإنشاء مع أنّه مرادٌ في الكلام وله تأثيرٌ في الإعراب، ثمّ إنّه واجبُ الإضمارِ لو ظهر لفسد الكلام أو تحول المراد؟ (القرطبيّ، 1947م، 90).

وذهب الكوفيون إلى أنّ المنادى غير المفرد: المضاف وشبيهه والنّكرة المقصودة منصوبٌ؛ لأنّ أكثر الكلام النّصب، أمّا المفرد المعرفة والنّكرة المقصودة؛ فهو معرب بغير تنوين، لعدم وجود رافع أو ناصب أو خافض يصحبه، فهو مفعول في المعنى ولا يخفض لئلا يشبه المضاف إليه، ولا ينصب لئلا يشبه ما لا ينصرف، فرفع بغير تنوين ليكون بينه وبين ما هو مرفوع برافع صحيح فرق (ابن الأنباري، 2009م، 277/1)، وحسب هذا الرأي بطلانًا ـــ بحسب ما

ذكره صاحب الإنصاف ـــ أنّه يخالف منظومتهم النّحويّة، إذ كيف يُرفع العلم المفرد ولا رافعَ له؟، ثم يُمنع من التّنوين ليكون بينه وبين ما هو مرفوع برافع فرقٌ، والاسم الممنوع من الصّرف يرفع من غير تنوين مع أنّه مرفوع برافع؟، وكيف ينصب المضاف لكثرته في الكلام، ولم يُنصب المفرد المعرفة لنفس العلّة؟ (ابن الأنباريّ، 2009م، 280/1).

وذهب ابن جنّي إلى أنّ المنادى منصوب بأداة النداء نفسِها، فهي العاملة فيه؛ لقوتها في نفسها؛ لكونها تشبه الفعل وتسدّ مسدّه، وقد أبطل ذلك عدد من النّحويين ذاهبين إلى أنّ أداة النّداء (يا) لو كانت عاملةً لما جاز حذفها وإبقاء عملها (السّيوطيّ، 1990م، 277/1)، فضلًا عن أنّ هذا الرأي لا يختلف عمّن قال: إنّها نابت مناب الفعل خلا العمل، فعنده (أداة النداء) نفسها عاملة لا الفعل الذي نابت منابه. ولأحد النّحويّين رأي فيه من الغرابة ما فيه، إذ يرى أنّ المنادى منصوب والعامل فيه أداة النّداء؛ لأنّها اسم فعل بمعنى (أدعو)، وردّ عليه بأنّ أسماء الأفعال لا تكون على أقلّ من حرفين، والهمزة من أدوات النّداء، وهي على حرفٍ واحدٍ (ابن يعيش، 2001م، 121/8)، ومنهم من يرى أنّه ـ أعني المنادى ـــــــ منصوب بالقصد، وذا فاسد؛ لكون القصد لم يُعهد عاملًا من عوامل النّصب (السّيوطي، د.ت، 25/2).

فالمتتبّع لآراء النّحويّين في هذه المسألة يجد أنّ جلّ عنايتهم منصبّة على مسألة العامل متناسين ضوابط صحّة التّركيب الّتي ألزموا أنفسهم بها؛ ليكون التآلف كلامًا مفيدًا، أمّا صاحب المقتصد؛ فقد عزا صحّة ذلك إلى أنّ العلاقة الإفراديّة التّركيبيّة بين أداة النّداء والمنادى المتمثّلة بعلاقة الإفادة هي الّتي رقت بالتّركيب إلى أن يكون كلامًا، أي معنى الصّيغة الإفراديّة لأداة النّداء وعلاقتها بالتّركيب الكلّي، إذ قال: إن أداة النّداء قامت مقام الفعل، فإذا قلتَ: يا عبد الله، فكأنّك قلتَ: أدعو عبد الله، وبذلك صحّ التّركيب النّحويّ؛ لصحّة ائتلاف الفعل مع الاسم، ولا يصحّ ائتلاف أداة النّداء مع الفعل، لعدم تحقّق الفائدة النّفعيّة؛ لكون المنادى يجب أن يكون معنيًّا عاقلًا يرتجى منه القبول، والفعل ليس كذلك (الجرجانيّ، 1982م، 95)، فالعلاقة الإفراديّة التّركيبيّة بين أداة النّداء والفعل، تأبى المؤالفة، فضلًا عن أنّ الأداة تقوم مقام الفعل، فلو تآلفت معه لكان الأمر كإسناد الفعل إلى الفعل، ولا يصحّ ذلك؛ لأنّ "الفعل خبرٌ، وإذا جعلت الخبر مسندًا إلى الخبر كنت تاركًا للصّواب، لأنّ الخبر من حقّه أن يسند إلى مخبَرٍ عنه" (الجرجانيّ، 1982م، 69)، فهو يوافق البصريّين في أنّ أداة النّداء نابت مناب الفعل، بيد أنّه يخالفهم في أنّه يركّز على أنّ هذه النيابة نيابة نفعيّة لا في العمل، وذا قريب إلى حدّ ما من رأي المحدثين، فهم ينحون نحو الفائدة النّفعيّة، قال برجشتراسر: إنّ النّداءَ تركيب مفيد غير إسنادي، لأنَّ الإسناد يكون في الجملة، والنّداء كلام مفيد لكنّه ليس بجملة، ولا قِسمٌ منها، إلا أنّه مع ذلك كلام مفيد يشبه الجملة في أنّه مستقل بنفسه (برجشتراسر، 1994م، 125)، وعلى ذلك يرى المخزوميّ أنّ أُسلوب النداء يُبنى على شيئين: "أداة نداء، ومنادى، ومنهما ينشأ مُركّب لفظي" (المخزوميّ، 1986م، 303).

أمّا عن حركته؛ فيظهر أنّه لم يخالف النّحويّين، غير أنّه لم يفد من إنابة الأداة للفعل بشكلٍ جليٍّ كما أفاد منها غيره، مكتفيًا بتعليل بناء المنادى على الضّمّة بقوله: وقد بني المنادى المفرد "لوقوعه موقع المبنيات، نحو (أنت، وإياك)، و(الكاف) في (ذاك، وهاك)، ألا ترى أنّ المنادى مخاطبٌ، يدلّك عل ذلك أنّك تقول: يا زيدُ فعلتَ كذا وكذا، ولا تقول: فعلَ كذا وكذا" (الجرجانيّ، 1982، 147)، ولعلّ ما ذهب إليه المحدثون خيرُ مذهبٍ، إذ ذهبوا بعيدًا عن فكرةِ

العمل والعامل، فيرى برجشتراسر أنّ النّصبَ في المنادى بسببُ كونه من التّراكيب المقاربة للهتاف والتّصويت، وأنّ العربية تستعمل النّصب كثيرًا في مثل هذه التّراكيب (1994م، 124)، وذهب الدكتور إبراهيم مصطفى إلى أنَّ المنادى حقّه النّصب، ومتى أُريد به معين حُرِمَ التنوين، الذي هو علامة التّنكير، ومتى حُرِمَ التنوين ضُمّ آخره فرارًا من شبهة الإضافة إلى ضمير المتكلّم؛ لأنّها تقلب في باب النداء ألفًا، وقد تحذف الألف وتبقى الفتحة مشيرة إليها (2003، 61-63)، وتابعه في ذلك المخزومي إذ قال: "إذا كان المنادى معرفة لم ينون، لأنّ التنوين علم التّنكير، فلو أريد إلى نصبه غير منون ولا مضاف لاشتبه بالمنادى المضاف إلى ياء المتكلم في بعض حالاته، وذلك إذا قلبت فيه ياء المتكلم ألفًا، ثم استغني عن الألف بالفتحة" (1986م، 30).

فناصية القول: إنّ صحّة تركيب أسلوب النّداء متأتّية من العلاقة الإفراديّة لأداة النّداء بالتّركيب الكّلّي الّتي مفادها الإفادة، أمّا علامته؛ فالأصل أنّ يكون مبنيًّا على الضّمّة؛ لوقوعه موقع ضمائر الرّفع المبنيّة، فضلًا عن كونها عمدًا للكلام، والمنادى محمول على عُمد الكلام؛ لأنّه يستقلّ مع أداة النّداء؛ ليكون كلامًا تامًّا يؤدي معنى، أمّا المنادى المضاف والشبيه بالمضاف والنكرة غير المقصودة؛ فقد تركت فيه الضّمّة لأنَّ الكلام قد طال في المضاف بالمضاف إليه، وفي الشّبيه بالمضاف بما اتصل به، وفي النكرة بالتنوين، فنُصِب؛ لأنّ علامة النّصب أخفّ الحركات، ذا الأخير رأي الجواريّ (2003م، 63).

ثانيًا: عودة الضّمير على معنى (كلّ)، وعلى لفظ (كلا).

بادئ ذي بدء إنّ عودةَ الضّمير في العربيّة لها أثّر كبيرٌ في توجيه المعنى، وفهم المراد، إذ إنّه الرّابط بين أجزاء النّصّ السّابق واللاحق؛ ليمنع اللّبس، ويغني عن تكرار الأسماء، وإنّ عودته تكون خاضعة لقواعد نحويّة، ودلاليّة يراعى فيها السّياق، منها أن يعود على الأقرب لفظًا شريطة أن يكون سابق له إلّا إذا وُجد دليل يبيح عودته على غيره، كأن يُستغنى عنه بحضور مدلوله أو بذكر جزء أو نظير له، بمعنى أن ثمّة استثناءات نحويّة دلاليّة تجيز عودة الضّمير على مذكورٍ أبعد، أو لاحق، أو معنىً غير مذكور مستنبط من السّياق، نحو قوله تعالى:﴿**إِنِ امْرُؤٌ هَلَكَ لَيْسَ لَهُ وَلَدٌ وَلَهُ أُخْتٌ فَلَهَا نِصْفُ مَا تَرَكَ وَهُوَ يَرِثُهَا إِنْ لَمْ يَكُنْ لَهَا وَلَدٌ فَإِنْ كَانَتَا اثْنَتَيْنِ فَلَهُمَا الثُّلُثَانِ مِمَّا تَرَكَ**﴾[النّساء؛ من الآية:176]، فالضّمير في (كَانَتَا) عاد على معنى غير مذكور (الأختين) دلّ على ذلك قولُه تعالى: ﴿ وَلَهُ أُخْتٌ﴾ أي: فإن كانتِ الأختان اثنتين، وقد رفض ذلك عددٌ من النّحويّين؛ لكون الخبر لا بد أن يفيد ما لا يفيده المبتدأ، وإلّا لم يكن كلاماً، ذاهبين إلى أنّه عائد على الوارثتين، و(اثنتين) خبرُه، وبذلك حَصَلت المغايرة بين المبتدأ والخبر، والتقدير: فإنْ كانت الوارثتان اثنتين (الحلبيّ، د. ت، 4/174-175)، وفي كلا التّوجيهين إنّ الضّمير عاد على معنًى غير مذكور مستنبط من السّياق، أمّا ما عليه مدار البحث؛ فقد ذكر النّحويّون أنّ (كلّ) مفرد اللّفظ، مجموع المعنى، وأنّ (كلا) مفردُ اللّفظ، مثنّى المعنى، فيجوز في عودة الضّمير الحمل على اللّفظ أو المعنى، بيد أنّ الحمل على المعنى يكون أكثر مع (كلّ)، نحو قوله تعالى:﴿**وَكُلٌّ أَتَوْهُ دَاخِرِينَ**﴾[النمل؛ من الآية:87]، والحمل على اللّفظ أكثر مع (كلا)، نحو قوله تعالى:﴿**كِلْتَا الْجَنَّتَيْنِ آتَتْ أُكُلَهَا**﴾[الكهف؛ من الآية:33]، ولم يرد: آتتا أُكُلَهَا، نحو:(الهندان ضَرَبَتا)، ومثل ذلك قول عدي بن زيد (سيبويه، 1988م، 3/241):

"أُكاشِرُه وأَعْلَمُ أَنْ كِلانا ... على ما ساءَ صاحبَه حَريصُ"

قال أبو البركات (ت577هـ): "والحمل في (كلا، وكلتا) على اللّفظ أكثر من الحمل على المعنى... إلّا أنّ الحمل على المعنى في (كلّ) أكثر من الحمل على المعنى في (كلا، وكلتا)" (ابن الأنباري، 2009م، 366/2)، وقد تتبّع صاحب المقتصد العلاقة الإفراديّة التّركيبيّة الّتي أفضت إلى ذلك منتهيًا إلى أنّه رهنٌ بما يدلّ عليه لفظ (كلّ، وكلا) من إفراد، وما يدلّ عليه معناهما فضلًا عمّا يُضافان إليه، فـ(كلّ) مفرد اللفظ، ويدلّ على العموم والشّمول، ويضاف إلى المفرد أو الجمع، فيعود الضّمير إلى لفظه؛ لكونها تحمل معنى الجزء، أو معناه، مع كثرة هذا الأخير، فهو مرن في العودة تبعًا للسياق والمعنى في التّعبير عن المعاني المركّبة، و(كلا) مفرد اللفظ، مثنّى المعنى فضلًا عن أنّه لا يضاف إلا إلى المثنّى المعرفة، فيعود الضّمير على لفظه بصيغة المفرد، أو معناه بصيغة المثنّى، مع كثرة الأوّل بحسب ما يُقصد به من معنى أوسع أو أضيق، وما يُفهم من عرض الجرجانيّ أن الأصل في عود الضمير ينبغي أن تكون على المعنى، وقد جاء ذلك كثيرًا مع (كلّ)، نحو قولنا:(كلّهم ضربتهم)؛ إذ عاد الضّمير إلى المعنى الجمعي الذي تحمله (كلّ)، ولكون لفظها مفردًا، وتضاف إلى مفرد فصحّ أن يعود الضّمير عليها مفردًا، أمّا (كلا)؛ فلكونها مفرد اللّفظ، مثنّى المعنى، ولا تُضاف إلّا إلى مثنّى فيغلب أن يعود الضّمير عليها مفردًا؛ لأنّه "مع كونه مثنّى يُضرَب في الأفراد من وجهٍ، وهو أنّه بمنزلة قولنا: كلّ واحدٍ منهما" (الجرجانيّ، 1982م، 105).

فمُفاد الأمر أنّ كثرة عودة الضّمير على معنى (كلّ)، وعلى لفظ (كلا)، راجعة إلى القصدية في عودته، إذ هي تتعلق بمرجعية الضّمير إلى ما يُقصَد به في السّياق، أو إلى ما يحضر في ذهن المخاطب من مساق الكلام سواء أكان مذكورًا لفظًا أم مستغنى عنه، ففي قولنا مثلًا (كلهم ضربتهم) الضّمير عاد إلى جمع، فطابق (كلهم)، أمّا في نحو قولنا:(كلهم ضربت)؛ فالضمير عاد إلى لفظ (كلّ)، وذا أساسه القصدية في الإشارة، إذ قد يُراد بالقصد الجمع لكن الفعل يُصرف وفقًا لما يحضره المخاطب من معنى في حالات معينة؛ للتأكيد أو التّخصيص، وفي قولنا: كلاهما ضربتهما، فالضّمير عاد إلى معناها، أمّا: كلاهما ضربت، عاد إلى لفظها؛ لِما تُضرب في الإفراد من وجه، أي: كلّ واحدٍ منهما ضربت، وهو ما عليه سنن العرب، ولا يخالف القواعد النّحويّة التي تسمح بمرونة عودة الضّمير بحسب ما يقتضيه القصد والمعنى.

ثالثًا: عدم صحّة الإخبار عن (اسم الفاعل) في نحو أقائم الزيدان.

ذهب النّحويّون إلى عدمِ صحّة الإخبارِ عن اسم الفاعل في نحو (أقائمٌ الزّيدان)، فـ(قائم) مرفوع بالابتداء، و(الزيدان) فاعل سدّ مسدّ الخبر، قال أبو عليّ: وقد حسن ذلك وجاز من حيث كان المعنى: أيقوم الزّيدان (الفارسيّ، 1969م، 35)، فهو ـــ أعني: قائمًا ـــ وإن تنزّل منزلة الفعل فلا يمكن أن يعرّى من الإعراب، ولا التّنوين المختصّ بالاسم، فلم يكن بدٌّ للنحويّين من أن يجعلوه مبتدأ؛ لوقوعه أوّلًا معريًا من العوامل اللّفظيّة، ولا يصحّ أن يكون خبرًا؛ لأنّه بمنزلة الفعل، والفعل لا يُخبر عنه لكونه خبرًا، والخبرُ لا يُخبر عنه، فلمّا رفع فاعلًا صار فاعله خبرًا في اللفظ لا المعنى. قال الجرجانيّ: "وحقيقة ذلك أنّ في قولك: لمّا كان بمنزلة الفعل لم يمكن أن يخبر عنه بشيء، إذ الخبر لا يكون مخبرًا عنه، فكما أنّك إذا قلت: أيقوم الزّيدان، لم يَكُن ليقوم خبرٌ لاستحالة ذلك، كذلك لا يكون لقائم الكائن بمعناه خبرٌ، إلّا أنّه لما رُفع لكونه اسمًا في اللّفظ صار الفاعل كأنّه خبر من جهة الظّاهر لا المعنى" (الجرجانيّ، 1982م، 247).

فلصيغته الإفراديّة لاسم الفاعل أثر في توجيه التّركيب الكلّي، وهو يختلف عن الصّيغة الإفراديّة للمصدر على الرّغم من أنّه وهذا الأخير يشتركان في أنّهما يعملان عمل الفعل، فقد صحّ أن يخبر عن المصدر نحو قولنا:(ضربي زيدًا قائمًا)، إذ إنّه مبتدأ لخبرٍ محذوف، والتّقدير: ضربي زيدًا إذا كان قائمًا؛ لكونه اسمًا محضًا يصحّ الإخبار عنه، خلافًا لـــ(قائم) فهو بمنزلة الفعل في المعنى، فلا يصحّ أن يُقال: أقائم الزّيدان حسنٌ كما يقال: ضربي زيدًا حسنٌ، فالإخبار الحقيقي يتعلّق بالمعنى لا باللّفظ، فما الزّيدان إلّا فاعلٌ سدّ مسدّ الخبر في اللّفظ؛ واسم الفاعل (قائم) ليس بمخبر عنه في الحقيقة، خلافًا لـ(المصدر) فهو مُخبَرٌ عنه. (الجرجانيّ، 1982م، 248).

وقد بدا لعدد من النّحويّين أنّ الإخبار يقع عن اسم الفاعل نحو: ما قائم بحسنٍ (ابن مالك، 1998م، 245/2)، غير أنّ صاحب المقتصد جعلها مغالطة، إذ إنّ اسم الفاعل لم يكن مخبرًا عنه، فهو صفة لموصوف محذوف، فتقدير المثال المذكور: ما إنسان قائم بحسن، ولا يصحّ أن يكون "قائمٌ" في (أقائم الزّيدان) صفة لمحذوف؛ لأنّه إن صار صفة للمحذوف لم يجز أن يكون لما بعده، لأنّه بمثابة الفعل، والفعل لا يكون له فاعلان، وعلى ذلك، فـــــ(قائم) مبتدأ في اللّفظ، وخبر في المعنى و(الزّيدان) خبر في اللّفظ، ومخبر عنه في المعنى، فالعلاقة التّركيبيّة بينهما علاقة إســناديّة شبيهة بعلاقة الفعل بفاعله، وليست علاقة إخبار محض، ولا يصحّ أن يكون مرفوعًا بالابتداء؛ لأنّه لو كان ذلك للزم أن يكون (قائم) خبرًا عنه مؤخّرًا في النّيّة، والخبر يكون على عدةِ المبتدأ، فلا يكون المفردُ خبرًا عن المثنّى، "فلو كان الزّيدان في قولك: أقائم الزّيدان مرفوعًا بالابتداء، لوجب أن تقول أقائمان الزّيدان، فلمّا لم تقل ذلك وجب أن يكون رفعهما بالفاعليّة، كما يكون إذا قلت: أيقوم الزّيدان؛ لما ذكرنا من أن اســم الفاعل يجري مجرى الفعل، فإن قلت: أقائم زيدٌ، جاز أن يكون زيد مبتدأ، وقائم خبرًا مقدّمًا عليه؛ لأنّه مفردٌ مثل زيد"(الجرجاني، 1982م، 246)، فالعلاقة الإفراديّة التّركيبيّة بين اسم الفاعل وما بعده علاقة إسناد تامّ أنزلت اسم الفاعل منزلة الفعل في المعنى، وما بعده منزلة الفاعل؛ ممّا أفضت إلى عدم صحّة الإخبار عنه، وذا مؤتّاه بنية التّركيب العميقة: أيقوم الزّيدان، ليكون الإسناد قائمًا على العلاقات العامليّة، لا البنية الإخبار، ممّا يجعله إخبارًا صوريًّا غير معتبر.

رابعًا: ملازمة خبر (عسى) لـ(أن)، وعدم ملازمته لخبر كاد.

لا شكّ في أنّ (عسى) من أفعال المقاربة، وتستعمل على الوجوه الآتية: أحدها؛ نحو قولنا:(عَسى زيدٌ أَن يقومَ)، والثّاني؛ أَن تسند إِلَى (أَن وَالْفِعْل)، نحو قوله تعالى:﴿**وَعَسَى أَنْ تَكْرَهُوا شَيْئًا**﴾[البقرة؛ من الآية:216]، فلم يحتج إلى خبرٍ؛ لأنّ الغرض تقريب المصدر المؤوّل من (أن) وصلتها، لذا ذهب النّحويّون إلى أنّها غير ناقصة، بل تامّة، خلافًا لابن مالك الّذي يرى أنّه ناقصة أبدًا، غير أنّ (أن) وصلتها سدّت مسدّ جزأيها (ابن عقيل، 1980م، 326/1)، أي: المرفوع، والمنصوب، ولا يُستعمل المصدر بدلًا عن (أن) وصلتها على الرّغم من إرادة معناه؛ "لأنّهم قصدوا أن لا يتجرّد اللّفظُ من علم الاستقبال" (الجرجانيّ، 1982م، 358)، والثّالث؛ أَن يَأْتِي بعْدهَا مضارعٌ غير مقترن بـ(أن)، نحو قول هدبة بن خشرم العذري، (ابن هشام، د.ت، 299/1): **عَسى الكرب الَّذِي أمسيت فِيهِ يكون وَرَاءه فرج قريب** [الوافر]

والرّابع؛ أَن يَأْتِي بعْدهَا مضارعٌ مقترنٌ بالسّين، نحو قولنا:(عسى زيدٌ سيقوم)، والخامس؛ أن يتصل بـ(عسى) ضمير النّصب، نحو: عساني، وعساك، وعساه، نحو قول عمران بن حطان(ابن يعيش، 2001م، 120/3): "**ولي نَفْسٌ أقولُ لها إذا مَا تُنازِعُني لَعَلّي أو عَسانِي**" [الوافر]

وهذا ما يُشكل؛ لأنّ حقّ الضمير المتّصل بـــ(عسى) أن يكون مرفوعًا، لذا كان النّحويّون على ثلاثة مذاهب في توجيه ذلك، فمذهب سيبويه أنّ (عسى)، محمولة على لعلّ في العمل، والضمير المتّصل بها في موضع نصب، ومذهب المبرد أنّ (عسى) باقية على أصلها، ولكن انعكس الإسناد، فصار المخبر عنه خبراً، وبذلك يكون الضمير المتّصل بها خبرًا، ومذهب الأخفش أنّ ضمير النّصب وضع موضع المرفوع، وناب عنه، ومذهب السيرافي أنّ (عسى) حرف عامل عمل (لعلّ) وضعف بأن، فيه اشتراك فعل وحرف في لفظ واحد (المرادي، 1992م، 468)، **والسّادس**؛ أَن يَأْتِي بعْدهَا اسم منصوب، نحو ما نقله سيبويه "عسى الغُوَيْرُ أَبْؤُساً"(الكتاب، 1988م، 51/1)، **والسَّابِع**؛ أن يأتي خبرها مرفوعًا، نحو قولنا:(عَسى زيدٌ قَائِمٌ)، حَكَاهُ ثَعْلَب وَيتَخَرَّج هَذَا على أَنَّهَا نَاقِصَة، فاسمها ضمير الشَّأْن، وَالْجُمْلَة الاسمية خبرها (ابن هشام، 2012م، 201–204).

وما خلا الموضعين الأولين يدخل في دائرة الشّذوذ والقلّة، ولا يُحتجّ به، أمّا الاستعمال الّذي عليه كلام العرب، ولغته الأسمى ـــ أعني لغة القرآن الكريم ـــ فيلتزم خبر (عسى) (أن)، حتّى أنّ جمهور البصريّين ذهبوا إلى أنّ حذف (أن) ضرورة (المراديّ، 1992م، 469)، كما يؤتى بـ(أنّ) في خبر (كاد) ضرورة (الجرجانيّ، 1982م، 360)، و(أن) والفعل الذي يليها بتأويل مصدر، بيد أنّ هذا المصدر لا يحلّ محلّها، فلا يُقال:(عسى زيدٌ الخروج)، قد فتّش صاحب المقتصد عن العلاقة الإفراديّة التّركيبيّة الّتي تفضي إلى ذلك منتهيًا إلى أنّ (أنْ) إذا دخلت على (يفعل) خلصته للاستقبال، "فلمّا كان غرضهم في (عسى) تقريب المستقبل لم يفارقوا الّذي هو علم الاستقبال" (الجرجانيّ، 1982م، 356)، فلو جُرّد من (أن) وقيل :(عسى زيد الخروج) صار المعنى: قارب زيدٌ الخروج، مجرّدًا، غير أنّه لا يوجد في اللّفظ دليل على إرادة المستقبل، إذ يصحّ أن يُراد: قارب زيد الخروج أمس.

وهذا ينطبق حتّى إذا أسندت لـــ(أن والفعل)، بمعنى أنّها تستعمل إمّا لإرادة تقريب زيد من الخروج في المستقبل إذا كان التّركيب (عسى زيد أن يخرج)، وإمّا لإرادة تقريب الخروج إذا كان التّركيب (عسى أن يخرج زيد)، قال الجرجانيّ: "الغرض تقريب الخروج وقد حصل، فيجري مجرى قولك: قَرُب أن يخرج زيدٌ" (الجرجانيّ، 1982م، 358)، غير أنّ (أن) لازمة للفعل في التّركيب الأخير، ولم يجز حذفها كما يجوز في التّركيب الأوّل؛ لأنّ الفاعل يجب أن يكون اسمًا محضًا لفظًا ومعنى، فإذا قيل: عسى يخرج زيدٌ صار الكلام بمنزلة: ضحك خرج، في إيلاء الفعل الفعل، وذلك بعيدٌ من القياس، وغير موجود في الاستعمال، خلافًا للتركيب الأوّل إذ يجوز حذفها فيقال: عسى زيدٌ يخرج؛ "لأنّ يخرج هنا في موقع المفعول، والمفعول لا يبلغ مبلغ الفاعل في اقتضاء الاسميّة، ألا ترى أنّه قد يقع موقع المفعول ما ليس باسم، وهو الجملة الواقعة في المفعول الثّاني من باب (ظننتُ)، و(خبر كان)، نحو ظننت زيدًا أبوه منطلقٌ، وكان زيدٌ خرج غلامه، فأمّا الفاعل فلا يكون إلّا اسمًا صريحًا لأنّه مخبر عنه، ولا يُتصوّر الاخبار إلّا عن الاسم" (الجرجانيّ، 1982م، 362).

ولم يكن ذلك مع (كاد) على الرّغم من مجانستها لـــ(عسى) في إفادة المقاربة، إلّا أنّ (كاد) يؤتى بها عند إفراط تقريب الشيء من الحال، خلافًا لــ(عسى)؛ فهي أذهب في الاستقبال، من أجل ذلك لم يدخل علمُ الاستقبال (أن) على الفعل الّذي يقرّبه (كاد)، إذ لم يلقْ أن يؤتى بما هو علم للاستقبال عند قصد تقريب الشيء من الحال (الجرجانيّ، 1982م، 361).

خامسًا: عدم صحّة اقتران خبر (ما زال) وأخواتها بـ(إلّا)، وعدم تقديمه.

تستعمل (ما زال) وأخواتها؛ لإمضاء النّفي، فيقال: ما زال زيدٌ منطلقًا، كما يكون ذلك مع ما يدخله النّفي، نحو (ما كان محمدٌ قائمًا)، أو ما يكون له النّفي، نحو (ليس زيد قائمًا)، فإن يُقصد الإيجاب يؤتى بـ(إلّا) فيُقال: (ما كان زيدٌ إلّا منطلقًا، وليس زيد إلا قائما)، إلّا إذا كان الخبر ممّا لا يستعمل إلا في النّفي، نحو (ما كان مثلك أحدًا)، فلا يصحّ أن يقترن (أحد) بـ(إلّا)؛ لكونه من الكلم الّتي لا تُستعمل إلّا في النّفي (ابن مالك، 1990م، 357/1).

أمّا (ما زال، ما برح، ما فتئ، ما انفكّ)؛ فقد ذكر النّحويّون عدم صحّة اقتران خبرها بـــ(إلّا)، فلا يُقال:(ما زال زيدٌ إلّا منطلقًا)، وقد أبرز الجرجانيّ علاقة صيغة (ما زال) بالتركيب الّذي يأبى دخول (إلّا) على خبرها ذاهبًا إلى أنّ (زال) فيه معنى النّفي، و(ما) للنفي، ونفي النفي إيجابٌ، والأمر نفسه مع أخواتها، فتركيب (ما زال) بمنزلة الصّيغة الإفراديّة لــ(كان)، فكما لا يصحّ تركيب (كان زيدٌ إلّا منطلقًا) لا يصحّ تركيب (ما زال زيد إلّا منطلقًا)؛ "لأجل أنّ (إلّا) يؤتى به لنقض النّفي، كقولك: ما مررت إلّا بزيدٍ، وما ضربت إلّا زيدًا، نفيت المرور والضّرب أوّلًا، ثمّ أدخلت (إلّا) فأثبتّهما لزيد، وأبطلت النّفي، ونقضته، وإذا كان الكلام ثابتًا لم يحتج إلى إثباته ... لأنّ إثبات الثّابت، ومحاولة نقض النّفي مع تعرّي الكلام منه محال لا يُتصوّر" (الجرجانيّ، 1982م، 400)، فالعلاقة الإفراديّة التّركيبيّة ميّزت هذه الأفعال من غيرها، لكونها تحمل تركيبًا ذا طابعٍ إفراديّ يشبه الجملة الفعليّة البسيطة، ويؤول إلى نفيٍ ينقضه إيجاب ضمنًا، ليؤول التّركيب إلى إثبات، فلا مدخل لـ"إلّا" فيه، إذ لا يصحّ نقض النّفي الّذي لم يقع أصلًا.

ولا ينطبق ذلك على (ما دام)؛ لأنّ (ما) هنا بمعنى المصدر، وذلك المصدر بمعنى الزّمان، فتقدير (اجلس ما دام زيدٌ جالسًا): اجلس زمن دوام جلوسِ زيدٍ، ثمّ حُذف المضاف، وأقام المضاف إليه مقامه، ليكون التّقدير: اجلس دوامَ جلوسِ زيدٍ، وهذه الصيغة وأعني ـــ المصدر الزّماني ـــ لا يأتي إلّا متعلّقًا بشيء، فكما لا يصحّ أن نقول مثلًا: يومَ الجمعة، فهو يقتضي فعلًا لا محالة يقع فيه، كذلك لا يصحّ أن نقول: ما دام زيدٌ جالسًا، حتّى يكون ما يقع فيه، نحو قولنا: اجلس ما دام زيدٌ جالسًا. (الجرجانيّ، 1982م، 400)

أمّا علّة عدم صحّة تقديم خبر (ما زال) وأخواتها عليها؛ فمتأتية من بنيتها التّركيبيّة الّتي أشار إليها الجرجانيّ، وتتمثّل بكونها مبدوءة بحرف النّفي (ما)، وهذه المشابهة تفضي إلى الجانبين الآتيين: أحدهما؛ أنّها تجري مجرى حرف الاستفهام في كونه يقتضي صدر الكلام، والآخر؛ أن لا يعمل ما بعده فيما قبله، فكما لا يصحّ القول:(زيدًا أضربت؟)، وتريد (أضربت زيدًا؟)، كذلك لا يصحّ القول:(منطلقًا ما زال زيدٌ). قال الجرجانيّ: "لأنّك تقدّم ما هو متقدّم بما بعده عليه، فمنطلقًا بمنزلة (زيدًا). (الجرجانيّ، 1982م، 407)

وكلام الجرجانيّ يشي بأنّ هذه العلاقة الإفراديّة التّركيبيّة هي الّتي أفضت إلى عدم صحّة تقديم خبر (ما دام) عليها، بيد أنّ ثمّة علاقة أشار إليها، تمثّلت بأنّ (ما دام) لمّا كانت في تأويل المصدر، صار ممتنعًا تقديم خبرها عليها؛ لأنّ معمول المصدّر لا يتقدّم عليه، فكما لا يصحّ القول: أعجبني زيدًا ضربك، كذلك لا يصحّ القول: اجلس منطلقًا ما دام زيدٌ، وهذا خلافٌ لكان وسائر أخواتها، إذ يصحّ تقديم خبرها عليها، نحو: منطلقًا كان زيدٌ؛ لصحّة تقديم المفعول به على الفعل، إذ إنّها تحمل طابعًا فعليًّا يُجيز التقديم، فتأخذ مسلك الأفعال التامّة، فللصيغة الإفراديّة أثر صحّة التّركيب. قال الجّرجانيّ: "اعلم أنّ كان في قولك: كان زيدٌ قائمًا، مشبّهة بـ(ضرب) في قولك: ضرب زيدٌ عمرًا، فيجوز فيه تقديم المنصوب على المرفوع ... ويجوز تقديم المنصوب على (كان) نفسه، نحو منطلقًا كان زيدٌ" (الجرجانيّ، 1982م، 406) فالرؤية الجرجانيّة تُبرِز أثر العلاقة الإفراديّة التّركيبيّة في صحّة البنية النّحويّة، وعدمها، وتُؤسّس لمعيار دلاليّ تركيبيّ تتجاوز به الأحكام النّحويّة الظاهرة إلى فهم أعمق للتّماسك البنيوي والدّلالي، فامتناع اقتران خبر (ما زال) وأخواتها بـ(إلّا) نابع من علاقة إفراديّة تركيبيّة تجعلها لا تحتمل نقضًا بـ"إلّا"، لتنسحب هذه العلاقة فيمتنع تقديم خبرها عليها لما فيها من مشابهة لما له الصّدارة في الكلام، فضلًا عن اقتضاء أنّ ما بعدها لا يعمل فيما قبلها.

المحور الثّاني: العلاقة الإفراديّة التّركيبيّة بالإعراب.

لا شكّ في أنّ النّحو العربيّ يقوم على نظام ترابطيّ من طريقه تُبنى الأحكام الإعرابيّة، ولعلّ البنية الإفراديّة نواته، فمن ذلك تظهر العلاقة الإفراديّة التّركيبيّة بالإعراب، إذ إنّها تقف على البنية التحتيّة للحكم النّحويّ، وتُبرز أثر التّفاعلات الإفراديّة والتّركيبيّة في تشكّله بما يُسهم في تعميق الفهم النّظريّ، وتجديد أدوات النّظر فيه، وكان مدارها مقتصد الجرجانيّ؛ وقد وقفت فيه على خمس قضايا تُمثّل الأولى بإبراز تفاعل المعطى الصّرفيّ مع السّياق الإسناديّ، وكانت في مسألة جرّ الممنوع من الصّرف، وتمثّلت الثّانية بأثر العامل التّركيبيّ للبنية الإفراديّة داخل التّركيب الكلّيّ ــ أعني بها اقتران الفعل المضارع بنون التّوكيد أو نون النّسوة ــــ لينقله من حيّز الإعراب إلى البناء، وكانت الثّالثة في إظهار العلاقة الإفراديّة التّركيبيّة للمضاف؛ لما فيها من حسّ لغويّ داخليّ يوازن بين مقتضيات التّركيب والانسجام الصّوتيّ، ووقفت في الرّابعة على العلاقة الزّمنيّة للبنية الإفراديّة بالعمل، وكان ذلك في مسألة عدم عمل اسم الفاعل، وكانت الأخيرة في العلاقة الإفرادية التّركيبية ببنية الاسم من حيث ارتباط شكله الصّوتي ببنيته النّحوية، وهي تمثّل عمق العلاقة بين المستوى الصّوتي والتّركيبيّ في الظّاهرة النّحوية، وكانت في مسألة الاسم المنقوص، فما وضعت يدي على هذه المسائل إلّا لكونها تعدّ مثالًا لميدان خصبٍ يتجلّى فيه التّفاعل بين البنية الإفراديّة وموقعها في التّركيب وهو ما يقتضي تحليل رأي الجرجانيّ، والأسس الّتي ارتكز عليها، مستندًا إلى المنطق الدّاخليّ للغة، ومعتمدًا على توظيف الاستنباط بحسب ما يقتضيه المقام من ترجيح أو تأويلٍ.

أوّلًا: جرّ الممنوع من الصرف بالكسرة عند إضافته أو اتّصاله بـ(ال) التّعريف.

ذهب النّحويّون في طائفة من الأسماء المتمكّنة الّتي أطلقوا عليها الممنوعة من الصّرف إلى أنّها تمنع من التّنوين، وتُجرّ بالفتحة بدلًا من الكسرة، وكان ذلك؛ لأنّ في صيغتها الصّرفيّة ما يشبه الفعل، والفعل في حقيقته ممنوع من التّنوين؛ لأنّ هذا الأخير من علامات الأسماء، وتبعه بذلك الجرّ. جاء في علل النّحو "الْأَسْمَاء كلهَا نوع وَاحِد، وَإِنَّمَا منع الصّرْف بَعْضهَا بشبهها فِي الْفِعْل، وَالْفِعْل حَادث لِأَنَّهُ مُشْتَقّ من الِاسْم، فَإِذا اسْتَقر التَّنْوِين لبَعض الْأَسْمَاء، وَجب

أَن يكون لجميعها، لاشتراكها فِي الاسمية، وَصَارَ مَا منع التَّنْوِين إِنَّمَا هُوَ من أجل شبهه بِالْفِعْلِ الْحَادِث"، (ابن الورّاق، 1999م، 456)، ووجه المشابهة هو أنّ هذه الأسماء في كلّ واحدٍ منها سببان فرعان، فمثلًا (سعاد) فيها التّعريف، والتّأنيث، وكلّ واحدٍ منهما فرعٌ، فالتّعريف فرع من التّنكير، إذ إنّ الشّـــيء يكون نكرة ثمّ يعرّف، وكذلك التّأنيث فمرتبته بعد التّذكير، فهو فرع منه، فـــ (سعاد) لمّا كان فيها فرعان شابه الفعل من وجهين؛ لكون الفعل ثانيًا للاسم، فهو فرعٌ، وكذلك ســائر الأســماء، (الجرجانيّ، 1982م، 115) لذا إذا نكّر بطل منعه من الصّــرف بزوال أحد الفرعين، نحو: مررت بأحمدٍ آخر. (الجرجانيّ، 1982م، 431) بيد أنّ هذه الأسماء تجرُّ بالكسرة عند إضافتها، أو اتّصالها بـــ(ال) التّعريف، فقد وقف الجرجانيّ ومن قبله أبو عليّ على العلاقة الإفراديّة التّركيبيّة الّتي أفضـــت إلى ذلك، إذ يريان أن الجرّ بالكسرة لم يكن مقصودًا بالمنع، إلّا أنّه مُنع؛ لكونه صاحبًا للتّنوين؛ لأنّه شاركه في الاختصاص بالاسم، فضلًا عن أنّه يقوم مقامه ويعاقبه، فالتّنوين في (غلامٍ) ثابتٌ ومستقرٌّ، فإذا أضيف صار (غلام زيدٍ) فكان المجرور قائمًا مقام التّنوين ومعاقبًا له، وعندما يضاف الاسم أو يتّصل بـــ(ال) يكون دخولُ التّنوين على هذه الأسماء محالًا وبذلك يعود الجرّ إليها. قال الجرجاني: "إنّهم لمّا أمِنوا الحاق التنوينَ بأن دخلَ الاسمَ الإضافةُ، أو الألفُ واللّام أعادوا الجرّ فقالوا: مررت بأحمدِكم، وبالأحمدِ، ولم يقولوا: بأحمدَكم، ولا بالأحمدَ، فلو كان من قصـــدهم منعُ الجرّ على انفرادهِ لما أتوا به حيث أمِنوا إلحاقَ التّنوين". (الجرجانيّ، 1982م، 114).

وقد ساق السّيوطيّ رأيًا أحسبه غريبًا، إذ يرى أنّ الصّرف هو التّنوين وحده، فعلّة الصّرف عندما أزالته حُذِفت الكسرة مع التّنوين؛ مخافة أن يلتبس الاســم بالاســم المضـــاف إلى ياء المخاطب، فقد حُكي عن العرب حذف ياء المتكلّم، والاستغناء بالكسرة عنها. (1990م، 278)، قال ابن مالك: (ابن عقيل، 1980م، 86/2)

"واجعل منادى صحّ إن يُضف ليا كعبدِ عبدي عبدَ عبدًا عبدَيا"

وبذلك صارت حركة الفتحة علامة لنصب وجرّ الممنوع من الصّرف؛ لإزالة هذه الشّبهة، فإذا أضيف أو عُرّف بـ(ال) عادت الكسرة علامة للجرّ؛ لكون الاسم لا يُضاف، إلى ياء المتكلّم إذا كان متّصفًا بذلك، ولم تكن الضّمة هنا لأمرين: **أحدهما**؛ أنّ الممنوعة من الصــرف معربة، ولم يرد عن العرب تناوب الضــمّة والكســرة في الإعراب، بخلاف تناوب الفتحة والكســرة، فقد ورد ذلك، نحو ما جاء في باب جمع المؤنّث السّــالم، بخلاف المبنيّات، فقد ورد كثيرًا بناؤها على الضــمّة. **والآخر**؛ أنّ الأســماء الممنوعة من الصّــرف غير ملازمة للإضــافة، فإضــافتها إلى ياء المتكلّم أمر قليل الحصـول، وقلب ياء المتكلّم ألفًا ثمّ حذفها والاكتفاء بالفتحة قليل أيضًـا، فناسـب مجيء الفتحة علامة للجرّ مراعاة لقلّة هذه وتلك، بخلاف الألفاظ الملازمة للإضافة، فينبغي إزالة أيّ شبهة تشي بإضافتها إلى ياء المتكلّم على قلّتها، والضّمّة أنسـب لذا، (مصـطفى، 2003م، 63) وقد خالفه في ذلك نحويّون آخرون، إذ يرون أنّ الصّـرف هو التّنوين والجرّ، فالجرّ مقصـود بالمنع، محتجّين على ذلك بأمرين: أَحدهمَا؛ أَن الصّرْف مشتقّ من التَّصَرُّف، أي: التقلب فِي الْجِهَات، والاسم بالجرّ يزْدَاد تقلبًا فِي الْإِعْرَاب. والآخر؛ أنّ الذي اشتُهر في عرف النَّحْوِيين أنّ حدّ غير المنصرف مَا لَا يدْخلهُ الْجَرّ مَعَ التَّنْوِين، وبذا يجب أَن يكون الْحَد دَاخِلا فِي الْمَحْدُود.(العكبريّ، 1992م، 105)

والذي يتراءى لي أنّ الاسم لمّا شابه الفعل مُنع ممّا لا يدخل على الفعل ـ أعني الجرّ والتّنوين ــ فإذا ما زالت تلك المشـابهة أو ضـعفت بأن تدخل عليه (ال) أو يُضـاف، فيُصـرف، ويُجرّ بالكسـرة من غير التّنوين، وهذا أمر طبيعيّ،

فالمحلّى بـــ(ال) لا يُنوّن، وكذلك المضـاف، وهذا رأي عددٍ من النّحويّين، منهم: المبرّد، وأبو البركات الأنباريّ، وابن هشام. (د.ت، 255/3، 1999م، 54، د.ت، 106/4).

ثانيًا: إعراب المضارع وبناؤه.

ذهب النّحويّون إلى أن الأصل في الأفعال أن تكون مبنيّة، فما جاء منها كذلك فلا يُسأل عن علّة بنائه؛ لكونه جاء على الأصـل وما على الأصـل لا يُسـأل عن علّته، أمّا المضـارع؛ فقد جاء معربًا، لذا ذهبوا معلّلين إعرابه في كونه ضارع الاسم، ومن ذلك جاء اسمه، قال الجّرجاني: إنّ "الأفعال أصلها البناء، وإنّما أُعرِب منها ما يُضارعُ الأسماءَ". (الجرجانيّ، 1982م، 127) ومضارعةُ هذه الأفعالِ الأسماءَ كانت من ثلاثة أوجهٍ: (الجرجانيّ، 1982م، 200)

أحدهما؛ أنّ المضـارع يدلّ على العموم، فإذا دخله حرفٌ زال عمومه وخلّصـه لشـيء معين، فقولنا:(زيدٌ يأكلُ) يدلّ على أنّه متلبّسٌ بفعل الأكل، أو أنّه لم يأكل بعدُ، فإذا دخل عليه (السّين، أو سوف) خلّصـه للاستقبال، والأمر نفسـه في الأسماء، فصيغة (رجل) تدلّ على عموم الرجال، فإذا دخله (اللّام) صار (الرّجل) الدّالّ على معيّن، فالمشابهة في الاثنين هو أنّ كلًّا منهما يدلّ على العموم، وبدخول الحرف في أوّله يتخصّص.

والثّاني؛ دخول (لام الابتداء) عليه كما كان ذلك مع الاســم، نحو:(إنّ زيدًا ليخرجُ)، فهي لا تدخل على ســائر الأفعال؛ لأنّ الابتداء لا يكون في الفعل؛ لكونه لا يُخبر به.

والثّالث؛ أنّ المضارع نحو(يكتبُ) يقع موقع الاسم (كاتب) ويكون بمعناه، وهذه الأمر يُشكل؛ لوقوع غيره موقع الاسم نحو الماضـي في قولنا:(مررتُ برجلٍ ضـربَ زيدًا)، فهو واقع موقع الاسم في قولنا:(مررت برجل ضـاربٍ زيدًا)، فوقوع المضارع موقع الاسم يجعله يرتفع بعامل الاسم؛ لمشابهته بالاسم، وليس ذلك لغيره.

فالصّيغة الإفراديّة للمضارع لمّا شابهت الاسم استحقّت الإعرابَ الّذي حقيقتُهُ اختلافُ الآخرِ لاختلاف العوامل، كما كان ذلك للأسـماء، فعامل الرّفع معنويّ، وعامل النّصـب (لن، وأخواته)، وعامل الجزم (لم وأخواته)، فمشـابهته للاسـم موجب الإعراب، فإن لم تحصـــل لم يكن للعامل تأثير، نحو قولنا:(إن خرجَ زيدٌ خرجَ عمرو)، قال الجرجانيّ: "ألا ترى أنّك تقول:(من أينَ أنتَ؟) فلا تعمل (مِن) في (أين) كما تعمل في (زيدٍ)؛ لأنّ الاسـم لمّا فارقه التّمكّن الّذي هو موجب الإعراب بمشـابهة الحرف، وتضـمّنه معناه لم يكن لدخول العامل تأثير في لفظه"، (الجرجانيّ، 1982، 122)، بيد أنّ ذلك يزول إذا أكّد بنون التّوكيد، أو النّسـوة، شـريطة مباشـرته، فيبنى على الفتح إن اتّصـل بالأولى، نحو (لأذهبَنَّ إلى بغدادَ)، ويبنى على السّكون إن اتّصل بالثّانية، نحو قوله تعالى:﴿وَالْوَالِدَاتُ يُرْضِعْنَ أَوْلَادَهُنَّ حَوْلَيْنِ كَامِلَيْنِ لِمَنْ أَرَادَ أَنْ يُتِمَّ الرَّضَاعَةَ﴾[البقرة؛ من الآية:233]؛ لأنّ النّون من "من خواص الفعل، فتأكيده بها مبعد لمقتضى الإعراب وهو شبه الاسم فيرجع إلى أصله من البناء"، (ابن مالك، 1967، 129/1) إلّا إذا فُصِل بينه وبين النّون بفاصل، كألف الاثنين، وواو الجماعة، وياء المخاطبة، فيكون معربًا بالنّون المحذوفة تخفيفًا؛ "لأنّ موجب البناء عند اتّصال النّون هو التّركيب، وهو مفقودٌ بحصـول الحاجز، إذ لا تُركَّبُ ثلاثةُ أشـياءَ فتُجعل شـيئًا واحدًا. هذا هو المذهب المشـهور". (ابن مالك، 1967م، 128/1)

وقد ذهب الأخفش (ت215هـ) وعددٌ من النّحويين إلى أنّ الفعل المضارع مبنيّ سواء أباشرته النّون أم لم تباشره، لأنّ النّون من "من خواص الفعل، فتأكيده بها مبعد لمقتضى الإعراب وهو شبه الاسم فيرجع إلى أصله من البناء"، (ابن مالك، 1967م، 129/1) وقبال ذلك ذهب آخرون إلى أنّ الفعل المضارع "معربّ سواء أكان متّصلًا بنون التّوكيد أم لم يتّصل، وهو معربّ بإعراب مقدّر عند اتّصاله بنون النّسوة؛ منع من ظهوره ما عرض فيه من الشّبه بالماضي" (ابن الأثير، 1420هـ، 186) وهو مذهب ابن درستويه، وتبعه السهلي وابن طلحة وطائفة من النحويين، "واستدلوا بأن الإعراب قد استحق في المضارع، فلا يُعدم إلا بعدم موجبه، وبقاء موجبه دليل على أنّه معربّ كما كان قبل النّون، إلا أنّه كان قبل دخول النّون ظاهراً، وهو معها مقدر في الحرف الذي كان فيه ظاهراً قالوا: وإنّما منع من ظهوره ما عرض فيه من الشّبه بالماضي للنّون الّتي لحقته، كما عرض في الأسماء المضافة لياء المتكلم، فالتزم كسر أواخرها لأجل ذلك، وجعل الإعراب فيها مقدراً". (الأندلسيّ، د.ت، 149/1)

وقد فتّش صاحب المقتصد عن العلاقة الإفراديّة التّركيبيّة الّتي انتهت إلى بناء المضارع عند اتصاله بالنّون، ومن قبله ذكر بعضها عددٌ من النّحويين، وتتمثّل بالعلل الآتية:

إحداها: أنّه مبنيّ حملاً على الماضي المتصل بها، إذ أصلهما البناء على السّكون، فأعرب المضارع للعلة التي تقدمت، وبني الفعل الماضي على حركة لشبهه بالفعل المضارع في وقوعه صفة وصلة وحالاً وشرطاً ومسنداً بعد النّواسخ، بخلاف الأمر، فكما اشتركا في الخروج عن الأصل كذلك اشتركا في العود إليه بالنون. (السّيوطيّ، د.ت، 73/1)

والثانية: أنّه مبنيّ لتركّبه مع النّون؛ لأن الفعل والفاعل كالشّيء الواحد، وإذا انضم إلى ذلك أن يكون مستحق الاتصال لكونه على حرف واحد تأكد امتزاجه، وهذا يقتضي أن يبنى إذا اتصل به ألف الجمع، أو واوه أو ياؤه، لكن منعه من ذلك شبهه بالمثنى والمجموع، كما منع أنا من البناء شبهها ببعض وكل معنى واستعمالاً.

والثّالثة: أنّه مبنيّ لنقصان شبهه بالاسم؛ لأنّ النّون لا تلحق الأسماء. (الأندلسي، د.ت، 129/1).

وبذا فبناؤه عارضٌ ناشئٌ عن تركيب صيغته الإفراديّة؛ لينزل منزلة اللّازم الّذي لا ينفكّ عن لفظه، فهو تَصريفٌ سياقيّ لا تجميدٌ صرفيّ. (الجرجانيّ، 1982م، 122)

ثالثًا: بناء المضاف على الضّم.

هناك ألفاظ تلازم الإضافة، نحو: "غير، وقبل، وبعد، وحسب، وأول، ودون، والجهات الست"(ابن عقيل، 1980م، 72/3)، بيد أنّ المضاف إليه قد يحذف، عندئذٍ تكون لها أربعة أحوال تبنى في حالة منها وتعرب في بقيتها، فهي تبنى على الضّمّ إذا حذف ما يضاف إليها ونوى معناه دون لفظه، نحو قوله تعالى:﴿**لِلَّهِ الْأَمْرُ مِنْ قَبْلُ وَمِنْ بَعْدُ**﴾[الرّوم؛ من الآية:4]، أَي: "من قبل الغلب وَمن بعده"، (ابن هشام، 2012م، 814/1)، وقد علّل النحويّون بنائها؛ لكونها متضمّنة لمعنى الحرف؛ فلا ترد إلّا مضافة، فيُحذف المضاف إليه ويُنوى معناه، وبذلك يكون معنى الإضافة مقدّرًا فيها، والإضافة معنى من معاني الحروف، فإذا ظهر المضاف إليه نحو قولنا:(من قبلِ زيدٍ)، كان معنى الإضافة مفهومًا من لفظ المضاف إليه، ولم يكن متضمِّنًا لها، فهي تجري مجرى (أمسِ) في أنّه لمّا ضمّن التّعريف من غير أن يظهر حرفه بُني؛ لتضمّنه معنى الحرف (ال) التّعريف، ولا أرى في هذا الزّعم وجه، فـ (أمسِ) إن بُنيت لتضمّنها معنى

(ال) التّعريف، فبذا تكون علّة بنائها مباشرة، خلافًا لهذه الألفاظ، فهي متضمّنة لمعنى الإضافة، والإضافة متضمّنة لمعنى الحرف، وبذا فعلّتها غير مباشرة! (عبد الله، 2024م، 147-148)

وقد علّل صاحب المقتصد علّة بنائها بقوله: "إنّ (أوّل) يُضاف. تقول: جئتك أوّلَ القومِ، وأوّلَ رجلٍ، وكذا تقول: قبلَ زيدٍ، وبعدَ عمروٍ، ثمّ يُحذف المضاف إليه في اللّفظ، ويُراد المعنى؛ ليبقى الاسم الأمكن العاري من أسباب منع الصّرف بغير تنوين، وذلك مخالفةٌ للأسماء، فيُبنى؛ حتّى يُتخلّص من هذا الخلاف، وإنّما لم يُمكن تنوينه؛ لأجل أنّ المضاف إليه إذا ثبت في التّقدير كان بمنزلة ثباته في اللّفظ"، (الجرجانيّ، 1982م، 145) وحسب علّة بنائها إرباكًا أنّ هذه الألفاظ عند تضمّنها معنى الإضافة ينبغي على القياس النّحوي أن يجعل ذلك مؤكّدًا لإعرابها لكون الإضافة لا تكون إلّا في الأسماء، والأسماء معربة، ويبعدها عن مشابهة الحروف الّذي استقرّ أنّها تبنى لذلك، "أمّا سبب بنائها على الضمّة؛ فإنّ الضمّة أقوى هذه الحركات، والموضع موضع الدّلالة على التّمكّن، فيُختار أقوى هذه الألفاظ، وصار الضّمّة علمًا لهذا الحذف، فإذا قيل: من قبلُ، ومن بعدُ، عُلم أنّ المراد من قبلِ ذلك، ومن بعدِهِ". (الجرجانيّ، 1982م، 146)

فالعلاقة الإفراديّة التّركيبيّة المتمثّلة بالقطع الحاصل بحذف المضاف إليه المنوي معنًى جعلتها تلازم حركة واحدة؛ لتكون أمارة على أنّ فيها تتمّة، وقد كانت الضّمّة؛ لما فيها من أمارات لذلك، وهذا سمت العربيّة، ويضاف إلى ذلك ـــ كما يتراءى لي ـ إنّه لو كانت الحركةُ: الفتحةَ أو الكسرةَ لتوهّم أنّ المضاف إليه المحذوف ياء المتكلّم؛ لكونها في بعض أبواب النّحو تحذف وتبقى الحركة القصيرة (الكسرة) مشيرة إليها، أو تقلب ألفًا، وقد تحذف الألف وتبقى الفتحة. قال ابن مالك (1980م، 274/3):

"واجعلْ منادى صحّ إن يضف ليا كعبدِ عبدي عبدَ عبدا عبديا"

فبناؤها على الضّمّة يشير إلى البناء اللّغويّ الدّاخليّ الّذي يوازن بين مقتضيات التّركيب والانسجام الصّوتيّ؛ ليحدّد المعنى.

رابعًا: عدم صحة عمل اسم الفاعل إن دلّ على المضي.

ذهب النّحويّون إلى أنّ اسم الفاعل لا يعمل عمل الفعل إذا كان لِما مضى، قال أبو عليّ: "لو قلت: مررت برجلٍ ضاربٍ أبوه زيدًا أمسِ، لم يجز" (الجرجانيّ، 1982م، 512)، وقد ذهب الكسائيّ إلى جواز عمله مستدلًّا على ذلك بقوله تعالى:﴿**وَكَلْبُهُمْ بَاسِطٌ ذِرَاعَيْهِ بِالْوَصِيدِ**﴾[الكهف؛ من الآية:18]، وهي عند صاحب المقتصد لا دلالة فيها على إجازة عمله؛ لأنّ (باسطًا) وإن كان في ظاهره ماضٍ إلّا أنّه في معناه حالٌ، لصحّة وقوع المضارع موقعه مع استقامته، نحو: وَكَلْبُهُمْ يبسط ذِرَاعَيْهِ بِالْوَصِيدِ، إذ إنّ اسم الفاعل إذا وقع في موضع "يقتضي المضارع فليس هو بماضٍ وإن كان المعنى على المضي، لأجلِ أنّ الحال الماضية تُحكى على صورة الحاضرة"، (الجرجانيّ، 1982م، 513)، وهذا الاستعمال شائع في منظومة اللّغة، فقد استعمل اسم الإشارة (هذا) في قوله تعالى مثلًا:﴿**هَذَا مِنْ شِيعَتِهِ وَهَذَا مِنْ عَدُوِّهِ**﴾[القصص؛ من الآية:15]، وإن لم يكن شيء يُشار إليه؛ لأنّ المعنى حكاية الحالِ المنقضيةِ.

فالصّيغة الإفراديّة لاسم الفاعل إن دلّ على الحال أو الاستقبال يشابه الفعل المضارع؛ ليكون عاملًا. قال صاحب المقتصد: إنّ الأفعال دخلت على الأسماء في الإعراب، والأسماء دخلت على الأفعال في العمل، فكما لم يؤخذ للماضي إعراب من الاسم، كذلك لم يعط اسمُ الفاعل إذا كان بمعناه عمله، وكما أُخذ للمضارع الإعرابُ من الاسم، كذلك أعطي اسمُ الفاعل إذا كان بمعناه عملَه، وذلك إذا كان دالًّا على الحال والاستقبال، (الجرجانيّ، 1982م، 515) وفي ذلك نظر، يظهر في أنّ قياس عدم عمل اسم الفاعل الدّال على الماضي على عدم إعرابه غير دقيق، إذ لا علاقة لإعراب الفعل بعمله، فالماضي مبني لعدم مشابهته للاسم بيد أنّه عاملٌ، والمضارع معرب لمشابهته للاسم وهو عاملٌ أيضًا، فإن أُخذت مشابهةٌ لاسم الفاعل الدال على الماضي من الفعل الماضي، واسم الفاعل الدّال على المضارع من الفعل المضارع فينبغي أن تكون في العمل، والفعلان عاملان.

والّذي يبدو أنّ اسم الفاعل يعمل عمل الفعل إن دلّ على الحال او الاستقبال، وهو عمل المضارع بلا شكّ، ولا يقاس عمله بمسألة أنّه عمل لأنّه أخذ العمل من الفعل المضارع؛ لانّ المضارع أخذ الإعراب منه، ثمّ إنّ اسم الفاعل الماضي لا يعمل لا لأنّه شابه الفعل الماضي، لأنّ الفعل الماضي لم يأخذ الإعراب من الاسم فلم يعطِ الاسم العمل، بل لأنّه صار اسمًا بعيدًا عن مشابهة الفعل والعمل، فإذا قيل: هذا معطي زيدٍ أمسِ درهمًا، صار (معطي) بمنزلة (غلام) في نحو (هذا غلامُ زيدٍ)، فكأنّه قيل: هذا الذي عُرف بإعطاء زيد درهمًا، فصار (معطي) اسمًا بعيدًا عن العمل، وعُرف بالإعطاء، وقد انتصب (درهم) بما يدلّ الحالُ عليه؛ لأنّه لمّا قيل: هذا معطي زيدٍ أمسِ، بمنزلة: هذا الّذي عُرف بإعطاء زيدٍ، فكانّه قيل: ماذا اعطاه، فقيل: اعطاه درهمًا، وعلى ذلك، فالعلاقة الإفراديّة التركيبيّة في عمل اسم الفاعل، هو أنّ اسم الفاعل يعمل عمل الفعل المضارع إنّ دلّ على دلالته، وهو الأصل في دلالته، (دلالة اسم الفاعل) أما إذا ورد في سياق ماضٍ، فإنه يكون مجرد وصف عندئذٍ لا يعمل.

خامسًا: إعراب الاسم المنقوص.

لا شكّ في أنّ الاسم المنقوص يتمثّل بكلّ اسم آخره ياء لازمة مكسور ما قبلها، ويُعدّ من الأسماء التي تخضع للتغير الصّوتي والصّرفي؛ ليكون محطّ اهتمام النّحويّين والصّرفيّين، فقد ذكروا أنّ ياءه تُحذف في حالتي الرفع والجرّ عند التّنكير، فتقدّر فيه الضمّة والكسرة، وتُظهر الفتحة في النّصب، فقد بيّن الجرجانيّ في مقتصده علاقة ذلك قائلًا: "أمّا الكسرة فلمجانستها لها وكونها منها، وأمّا الضّمة فلشدّة قربها منها، كما أنّ الواو الّتي هي أصل الضّمة قريبة من الياء، فلما كان كذلك أسكنوها في الرّفع والجرّ، فقالوا: هذا قاضٍ، ومررت بقاضٍ، فسقط الياء في اللّفظ؛ لالتقائه مع التّنوين، كما سقط الألف في قولك: هذه عصًى". (الجرجانيّ، 1982م، 162)

أمّا في حالة النّصب؛ فحرّكت الياء بالفتحة؛ لأنّها "خفيفة، وسبب خفّتها أنّها من الألف والألف لا يكون إلّا ساكنًا، والواو والياء يكونان ساكنين ومتحرّكين ... ومعلوم أنّ السّاكن أخفّ من المتحرّك، فإذا كانت الفتحة ناشئة من حرفٍ لا تمسّه الحركة عُلم ضرورة أنّها تكون أخفّ من الضّمة والكسرة النّاشئتين من الواو والياء اللتين تدخلهما الحركة كثيرًا، وإذا امتنعتا منها كان ذلك للثّقل، لا لأنّهما لا يحتملانها أصلًا كما كانت الألف". (الجرجانيّ، 1982م، 164)

والّذي يشـــكل أنّه إذا كان الأمر كذلك في الوصـــل، فلم تحذف الياء في الوقف، والحركة تزول عنده؟ فقد أجاب سـيبويه أنّ العرب أذهبوا الياء "في الوقف كما ذهبت في الوصـل، ولم يريدوا أن تظهر في الوقف كما يظهر ما يثبت في الوصـــل. فهذا الكلام الجيد الأكثر" (ســـيبويه، 1988م، 183/4) ثمّ ينقل عن يونس أنّ بعض من يوثق بعربيته يقول: "هذا رامي، فيظهر الياء في الوقف؛ لأنهم لم يضطروا ههنا إلى مثل ما اضطروا إليه في الوصل من الاستثقال" (سيبويه، 1988م، 1184/4)

أمّا إذا دخلت عليه (ال) أو أضيف فإنّ الياء لا تُنتزع منه فتظهر إلى اللّفظ ساكنةً؛ لكون المعرّف بــ(ال) والإضافة لا يدخله التّنوين، (الجرجانيّ، 1982م، 163) إذ إنّ حذف الياء يقتضـــي تعويضًـــا صـــوتيًّا، ويكون ذلك من طريق التّنوين والمعرّف بــ(ال) والمضاف لا يُنوّنان، لذا لا يوجد ما يعوّض الياء، ممّا يفرض إبقاءها، فالحذف مشروط بوجود التنوين، فإن زال التنوين، زال الحذف تلقائيًا.

وعلّة عدم دخول التّنوين على المضـاف متأتّية من مسـألة أنّ الإضـافة "إسـناد اسـم إلى غيره لتنزيل الثّاني منزلة التّنوين من الأول، تقول: غلامٌ، وهو اسـم نكرة، وتنوينه تنوين تمكين، إذا أضـفته وجب حذف التّنوين فتقول: غلامُ زيدٍ نُزِّل زيد المضـــاف إليه من الأوّل المضـــاف منزلة التنوين"، (الحازميّ، 2010م، 632) فهي تحدث أثرًا نحويًّا تمنع المضاف من التّنوين؛ لكونه يرتبط ارتباطًا وثيقًا بالمضاف إليه بعلاقة إسنادية تُخرجه عن حالة الاستقلال النّحوي، ممّا يجعله غير مكتمل إعرابًا إلا بإضـافة المضـاف إليه، فتنوين الأسـماء تشـي باسـتقلاليّتها، لذا لا يمكن أن يجتمع مع الإضافة التي تُقيّد الاسم وتربطه بعنصر آخر، هذا من جهة، ومن جهة أخرى إن المضاف يُصبح مُتحكَّمًا فيه نحويًّا من طريق علاقته بالمضـاف إليه، حيث يعمل الأخير على تقييد حركة المضـاف وإخراجه من دائرة التّنكير التي يعبّر عنها التّنوين، سواء أكان مضـافًا إلى اسمٍ ظاهر أم إلى ضـمير. أمّا علّة عدم دخول التّنوين على ما فيه (ال) فمتأتية من فكرة مُفادها أن (ال) تُفيد التّعريف، بينما التّنوين من أنواعه أن يكون للتّنكير، وهما معنيان متضـــادان لا يجتمعان في الاسم الواحد. فضـلًا عن أنّ (ال) تُحدث تغييرات صوتية وصرفية تمنع الاسم من قبول التّنوين، إذ إن التّنوين يُعَدّ لاحقًا صوتيًا شبيهًا بحرف النّون السّاكنة، على حين أنّ التعريف بـــ (ال) يُغني عن هذه العلامة، ممّا يؤدي إلى ثبات الصّـيغة دون الحاجة إلى تنوين، بذا فمعالجة الجرجانيّ تشـي عن عمق العلاقة بين المسـتوى الصّـوتيّ والتّركيبيّ في الظّاهرة النّحوية، فحذف الياء مشروط بالتّنوين، بوصفه عنصرًا تعويضيًّا، والتعريف والإضافة يلغيان هذا الشّرط، مما يكشف عن ترابط دقيق بين البنية الإفرادية للكلمة ووظيفتها في السّياق التّركيبيّ.

النتائجُ.

بعد تتبّع، وطولِ نّظر في آراء الجرجانيّ وتحليلاته، تمخّض البحث عن جملة نتائج، أهمها:

أوّلًا: لم يضع الجرجانيّ مصطلحًا صريحًا يوسم بـــ(العلاقة الإفرادية التّركيبيّة) في مقتصده، إلّا أنّ تحليلاته وتعليلاته كشفت عنها ضـمنيًا من طريق التّفاعل الدّائم بين المفردات والتّراكيب، فهو يعتمد منهجًا يُعيد تأويل البنى وفق مقتضـى المعنى استنادًا إلى إمكانها الدّلالي، ما يربط توجيهاته في المقتصد بنظريته (النّظم) في دلائل الإعجاز من جهة النّسق

المعرفيّ، ويُوظّف المفهوم النَّظمي في تعليل القضـايا النّحوية، ممّا يؤكّد على أن المقتصـد يُعدّ امتدادًا تطبيقيًّا لمقولاته النّظرية في البلاغة والنّحو معًا.

ثانيًا: إنّ العلاقة الإفراديّة تمثّل الأسـاس البنيويّ، والعلاقة التّركيبيّة تمثّل البعد التّفاعليّ الوظيفيّ، وتظهر أهميّتهما من طريق طرح الجرجانيّ إلى أنّ الكلام العربيّ نظام توازنيّ يتكيّف فيه الحكم بحسـب التّركيب والتّنسـيق، فإعادة قراءته وفق هاتين العلاقتين تُسهم في كشف علل الأحكام، وتفسير وجوه التّقدير والتّرجيح، وتطوير تعليم النّحو وتعليله.

ثالثًا: يرى الجرجانيّ أنّ التّركيب نظامٌ دلاليٌّ يرتكز على القصـديّة المفيدة القائمة على العلاقات الّتي تسـتجيب لمقتضـيات الائتلاف والانسـجام، فكثرة عودته على معنى (كلّ)، وعلى لفظ (كلا)، راجعة إلى القصـدية المتعلّقة بما يُقصَد به في السّياق، أو إلى ما يحضر في ذهن المخاطب من مساق الكلام سواء أكان مذكورًا لفظًا أم مستغنى عنه

رابعًا: لم يسـتند الجرجانيّ في بيان الحكم النّحويّ إلى المعطى الإفراديّ وحده، ولا إلى البنية التّركيبيّة وحدها، بل إلى تفاعل معقّد بينهما ليؤكّد أنّه مرتبط بعلاقة إفراديّة تركيبيّة فيها حسّ لغويّ داخليّ يوازن بين مقتضـيات التّركيب والانسجام الصّوتيّ، وتحديد المعنى، وقد ظهر ذلك جليًّا في مسألة بناء المضاف على الضّمّ.

خامسًا: كشـف البحث أنّ الجرجانيّ في مقتصـده نهج منهجًا دقيقًا يربط فيه الحكم النّحوي بوظيفة الكلمة في السّـياق تبعًا للعلاقات القائمة، لا بظاهر الإعراب أو شـكله المجرّد، مما يؤكّد على أنّ التّوجيه النّحوي عنده قائم على المعنى قبل اللفظ، وعلى التّركيب قبل المفردة، والإعراب تمثيلٌ للعلاقات المعنوية داخل الجملة، والعامل تابع للسـياق والدلالة، لا حاكمٌ مستقلٌّ بذاته، فهو بذلك يسبق الكثير من النّحويّين في الرؤية الوظيفيّة للغة، فالعدول عن منع الصّرف ــ مثلًا ــــــ ليس مبنيًّا على تغيرٍ لفظيّ فحسب، بل على تغيّر في بناء الكلمة داخل النّظام التركيبيّ ليغيّر علاقته بالتّركيب الكلّي، ومن ثمّ يتغيّر الحكم.

جَرِيدَةُ المَظَان.

1. ابن الأثير، محمد بن محمد بن عبد الكريم (ت606هـ). (1420هـ). **البديع في علم العربيّة** (تح: فتحي أحمد) (ط1). مكة: جامعة أم القرى.
2. ابن الأنباري، أبو البركات عبد الرحمن بن محمد (ت577هـ). (2009). ***الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين*** (تح: محمد محي الدين). القاهرة: دار الطلائع.
3. ابن الوراق، محمد عبد الله (ت381هـ). (1999). ***علل النحو*** (تح: محمود الدرويش). الرياض: مكتبة الرشد.
4. ابن جني، عثمان بن جني (ت392هـ). (1954). ***المنصف*** (ط1). بيروت: دار إحياء التراث القديم.
5. ابن دريد، محمد (ت321هـ). (1987). ***جمهرة اللغة*** (تح: رمزي منير) (ط1). بيروت: دار العلم.
6. ابن عقيل، عبد الله بن عبد الرحمن (ت769هـ). (1980). ***شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك*** (تح: محمد محيي الدين). القاهرة: دار التراث.

7. ابن مالك، جمال الدين محمد بن عبد الله (ت672هـ). (1967). ***تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد*** (تح: محمد بركات). بيروت: دار الكتاب العربي.

8. ابن مالك، جمال الدين محمد بن عبد الله (ت672هـ). (1990). ***شرح التسهيل*** (تح: عبد الرحمن السيد، ومحمد بدوي المختون) (ط1). القاهرة: هجر.

9. ابن مضاء، محمد بن عبد الله القرطبي (ت592هـ). (1947). ***الرّدّ على النحاة*** (تح: شوقي ضيف) (ط1). القاهرة: دار الفكر العربي.

10. ابن هشام، عبد الله بن يوسف (ت761هـ). (2012). ***مغني اللبيب عن كتب الأعاريب*** (تح: حسن جمد) (ط3). بيروت: دار الكتب العلمية.

11. ابن هشام، عبد الله بن يوسف (ت761هـ). (د.ت). ***أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك*** (تح: محمد محي الدين). بيروت: المكتبة العصرية.

12. ابن يعيش، أبو البقاء يحيى بن يعيش (ت643هـ). (2001). ***شرح المفصّل*** (تح: إميل يعقوب) (ط1). بيروت: دار الكتب العلمية.

13. أبو حيان الأندلسي، محمد بن يوسف بن حيان (ت745هـ). (د.ت). ***التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل*** (تح: حسن هنداوي). دمشق: دار القلم.

14. الأشموني، نور الدين علي بن محمد (ت900هـ). (1998). ***شرح الأشموني على ألفية ابن مالك*** (ط1). بيروت: دار الكتب العلمية.

15. الأنباري، كمال الدين (ت577ه). (1999). ***أسرار العربيّة*** (ط1). بيروت: دار الأرقم بن أبي الأرقم.

16. برجشتراسر، كارل. (1994). ***التطور النحوي للغة العربيّة*** (ط2). القاهرة: مكتبة الخانجي.

17. الجرجاني، عبد القاهر بن عبد الرحمن (ت471هـ). (1982). ***المقتصد في شرح الإيضاح*** (تح: كاظم بحر المرجان). بغداد: دار الرشيد.

18. الحازمي، أحمد بن عمر. (2010). ***فتح ربّ البريّة في شرح نظم الآجروميّة***. مكة: مكتبة الأسدي.

19. السمين الحلبي، محمد بن عبد الرحمن (ت756هـ). (د.ت). ***الدر المصون في علوم الكتاب المكنون*** (تح: أحمد الخراط). دمشق: دار القلم.

20. سيبويه، عمرو بن عثمان (ت180ه). (1988). ***الكتاب*** (تح: عبد السلام هارون) (ط3). القاهرة: الخانجي.

21. السيوطي، جلال الدين (ت911ه). (1990). ***الأشباه والنظائر*** (ط1). بيروت: دار الكتب العلمية.

22. السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر (ت911ه). (د.ت). ***همع الهوامع في شرح جمع الجوامع*** (تح: عبد الحميد هنداوي). القاهرة: المكتبة التوفيقية.

23. الصبّان، محمد بن علي (ت1206هـ). (1997). ***حاشية الصبّان على شرح الأشموني*** (ط1). بيروت: دار الكتب العلمية.

24. عبد الله، محمد حمدان. (2024). ***حركة البناء عند النّحويّين: دراسة نقديّة***. مجلة العلوم الأساسيّة، (23), 127-153 https://doi.org/10.31185/bsj.Vol15.Iss23.710

25. العكبري، أبو البقاء عبد الله بن الحسين (ت616ه). (1992). ***مسائل خلافية في النحو*** (تح: محمد خير الحلواني). بيروت: دار الشرق العربي.

26. الفارسي، أبو علي الحسن بن أحمد (ت377ه). (1969). ***الإيضاح العضدي*** (تح: حسن فرهود) (ط1).

27. القزويني، محمد بن عبد الرحمن (ت739هـ). (د.ت). ***الإيضاح في علوم البلاغة*** (تح: محمد عبد المنعم) (ط3). بيروت: دار الكتب العلمية.

28. القفطي، جمال الدين أبو الحسن علي بن يوسف (ت646هـ). (1982). ***إنباه الرواة على أنباه النحاة*** (تح: محمد إبراهيم). القاهرة: دار الفكر العربي.

29. المبرد، محمد بن يزيد (ت285ه). (د.ت). ***المقتضب*** (تح: محمد عبد الخالق عضيمة). بيروت: عالم الكتب.

30. المخزومي، مهدي بن إبراهيم. (1986). ***في النحو العربي***: نقد وتوجيه (ط2). بيروت: دار الرائد العربي.

31. المخزومي، مهدي. (1986). ***في النحو العربي: قواعد وتطبيق*** (ط2). بيروت: دار الرائد العربي.

32. المرادي، عبد الرحمن بن إسماعيل (ت749هـ). (1992). ***الجنى الداني في حروف المعاني*** (تح: فخر الدين قباوة) (ط1). بيروت: دار الكتب العلمية.

33. مصطفى، إبراهيم. (2003). ***إحياء النحو***. القاهرة: دار الآفاق العربيّة.

References

1. Abdullah، M. H. (2024). The Structure Movement in Arabic Grammar: A Critical Study. Journal of Basic Sciences، (23) https://doi.org/10.31185/bsj.Vol15.Iss23.710
2. Al-'Akbari، A. B. (1992). Controversial Issues in Grammar (M. K. Al-Halwani، Ed.). Dar Al-Sharq Al-'Arabi.
3. Al-Anbari، A. B. K. (1999). Secrets of Arabic. Dar Al-Arqam Ibn Abi Al-Arqam.
4. Al-Andalusi، A. H. (n.d.). Al-Tadhyil wa Al-Takmil (H. Hindawi، Ed.). Al-Qalam.
5. Al-Ashmuni، N. D. (1998). Commentary on Alfiyyat Ibn Malik. Dar Al-Kutub Al-'Ilmiyyah.
6. Al-Farisi، A. A. (1969). Al-Idah Al-'Ududi (H. Farhoud، Ed.(.
7. Al-Halabi، A. S. (n.d.). Al-Durr Al-Masun (A. Al-Kharrat، Ed.). Dar Al-Qalam.
8. Al-Hazimi، A. U. (2010). Fath Rabb Al-Bariyyah. Maktabat Al-Asadi.
9. Al-Jurjani، A. Q. (1982). Al-Muqtasid fi Sharh Al-Idah (K. B. Al-Marjan، Ed.). Dar Al-Rashid.
10. Al-Makhzumi، M. (1986). In Arabic Grammar: Critique and Direction. Dar Al-Ra'id Al-'Arabi.
11. Al-Makhzumi، M. (1986). In Arabic Grammar: Rules and Application. Dar Al-Ra'id Al-'Arabi.
12. Al-Mubarrad، A. A. M. (n.d.). Al-Muqtabad (M. A. Azimah، Ed.). 'Alam Al-Kutub.

13. Al-Muradi. (1992). Al-Jana Al-Dani fi Huruf Al-Ma‘ani (F. Qabawa، Ed.). Dar Al-Kutub Al-‘Ilmiyyah.
14. Al-Qazwini، M. (n.d.). Al-Idah fi ‘Ulum Al-Balagha (M. Abdul-Mun‘im، Ed.). Dar Al-Kutub Al-‘Ilmiyyah.
15. Al-Qifti، J. D. (1982). Informing the Narrators about the Eminent Grammarians (M. Ibrahim، Ed.). Dar Al-Fikr Al-Arabi.
16. Al-Subban، M. A. (1997). Gloss on Al-Ashmuni’s Commentary. Dar Al-Kutub Al-‘Ilmiyyah.
17. Al-Suyuti، J. D. (1990). Al-Ashbah wa Al-Nazair. Dar Al-Kutub Al-‘Ilmiyyah.
18. Al-Suyuti، J. D. (n.d.). Ham‘ Al-Hawami‘ (A. H. Hindawi، Ed.). Al-Maktabah Al-Tawfiqiyyah.
19. Bergsträsser. (1994). The Syntactic Development of the Arabic Language. Maktabat Al-Khanji.
20. Ibn ‘Aqil. (1980). Commentary on Alfiyyat Ibn Malik (M. Muhyiddin، Ed.). Dar Al-Turath.
21. Ibn Al-Anbari، A. B. (2009). Al-Insaf fi Masa’il Al-Khilaf (M. Muhyiddin، Ed.). Dar Al-Tala’i.‘
22. Ibn Al-Athir، M. (1420 AH). Al-Badi‘ fi ‘Ilm Al-‘Arabiyyah (F. Ahmad، Ed.). Umm Al-Qura University
23. Ibn Al-Warraq، M. A. (1999). ‘Ilal Al-Nahw (M. Al-Darwish، Ed.). Al-Rushd.
24. Ibn Duraid، A. B. M. (1987). Jamhurat Al-Lughah (R. Munir، Ed.). Dar Al-‘Ilm Lil-Malayin.
25. Ibn Hisham. (2012). Mughni Al-Labib (H. Jamd، Ed.). Dar Al-Kutub Al-‘Ilmiyyah.
26. Ibn Hisham. (n.d.). Awḍah Al-Masalik ila Alfiyyat Ibn Malik (M. Muhyiddin، Ed.). Al-Maktabah Al-‘Asriyyah.
27. Ibn Jinni، A. F. (1954). Al-Munsif. Dar Ihya’ Al-Turath Al-Qadim.
28. Ibn Mada’، I. M. (1947). Refutation of the Grammarians (S. Dayf، Ed.). Dar Al-Fikr Al-‘Arabi.
29. Ibn Malik، J. D. (1967). Tashil Al-Fawa’id wa Takmil Al-Maqasid (M. Barakat، Ed.). Dar Al-Kitab Al-‘Arabi.
30. Ibn Malik، J. D. (1990). Sharh Al-Tashil (A. Al-Sayyid & M. Al-Makhtoun، Eds.). Hajar.
31. Ibn Ya‘ish، A. B. (2001). Sharh Al-Mufassal (E. Ya‘qub، Ed.). Dar Al-Kutub Al-‘Ilmiyyah.
32. Mustafa، I. (2003). Reviving grammar. Dar Al-Afaq Al-Arabiyyah.
33. Sibawayh. (1988). Al-Kitab (A. H. Harun، Ed.). Maktabat Al-Khanji.